

جهة الطير وغيره وقد اختار جماعة من اصحاب الشافعي
 المتأخرين المحققين المطلعين انه يعني عنها وينبغي ان
 يقال يعني عما يستوفى الاحتراز عنه من ذلك كما عني عن
 دم الخنزير والبراعين والبق وبنهم الزباب وهو روي
 وكما عني عن الماء الباقي بعد الاستنجاء بالبحر وكما عني
 عن القليل من طين السوارع الذي تيقنا نجاسته وكما
 عني عن النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء
 والذئب ولومن مغلظ علي المذهب المختار وقد سئل
 السيد الجليل المتفق علي جلالة واما لله وورعه الشيخ
 ابو زيد المروزي اهام اصحابنا الخراسانيين همت
 مسئلة من هذا الخلف فقال بالعمق وقال المراد
 مناقا تسع وكانه يستمد من قول الله تعالى وما
 جعل عليكم في الدين من حرج ولان جعل الطواف في
 زمن النبي صلي الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم
 ومن بعدهم من السلف والخلف لم ينزل علي هذا الحال
 ولم يمتنع احد من الطواف لذلك ولا الزم النبي صلي
 الله عليه وسلم ولا من بعدهم من بعده احدا بتطهير
 المطاف

المطاف عن ذلك ولا امره باعادة الطواف لذلك العنق
 النازل فيه من الطير لعموم البلوي قال الشمس الرمي وما
 شاهدته مما يجيب انكاره ما يفعله الغرابيون بالمطاف عن
 ظهر مزرقة الطين مسحة بخرقة مبلية بل يصير غير مفعول
 عنه فلا يصح طواف الشافعية عليها اذ لا بد من صب الماء
 بعد ازالة العنق اه قال ابن ابي عمير قد ذكرنا ذلك من اول القدر
 سكين والشيخ الحروري ما حصل منهم اعتناء حينئذ يعني
 عنه لعلبة الجبل وعموم البلوي انتهى قال النووي
 والواجب الثاني من واجبات الطواف ان يكون الطواف
 في المسجد ولا بائنا بالخارج بين الطائفتين والبيت كالسجادة
 والسواري ويجوز الطواف لكنه مكروه في اخر بيان المسجد
 وفي اروقته وعند بابهم من داخل وعليه اسطحة وقال
 مالك لا يجوز علي سطحة ولا خلاف في سبب من هذا لكن
 قال بعض اصحابه الشافعي تشراف في صفة الطواف ان
 يكون البيت ارفع بنا من السطح وانكره عليه الامام
 ابو القاسم الرازي نسبة الي رافع بن حذاف الصعابي
 رضي الله عنه وقال الفرق بين علوه وانخفاضه قال

قوله ولا خلاف في سبب من هذا
 سطحة علي قوله ويجوز
 الطواف في المسجد